الوحدة غير موضوع الكثرة ومما يدل على ان الوحدة ليست تضايف للكثرة ان الكثرة لا
يعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة وان كان تعقل ماهيتها بالوحدة فانه فرق
بين ان يعقل الشيء بالقياس وبين ان يعقل به والمعتبر في التضايف الاول في
الوحدة ايضا لا يعقل بالقياس الى الكثرة وشرط التضايف ان يكون يعقل كل
من المتضايفين بالقياس الى الاخر واما ان الوحدة يقابل الكثرة بالعرض والواحد
يقابل الكثير بالعرض فلان الوحدة مكيال للكثرة والكثرة مكيلة لها وكذا الواحد
مكيال للكثير والكثير مكيل به والمكيال مقابل للمكيل مضايف له وكذا المكيل
بالقياس الى المكيال فان يعقل المكيل بالقياس الى تعقل المكيال وبالعكس
والمكيل له والمكيلية خارجتان عن حقيقة الوحدة والكثرة عارضتان لهما
وانا اقول كما ان بين الوحدة والكثرة تضايفا بحسب العرض كذلك بينهما
تضاد بحسب الذات لانهما امران وجوديان يعقل احدهما مع الذهول عن
الاخر لا يجتمعان في ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة ولا نعني بالتضاد
الا هذا واما قولهم الكثرة متقومة بالوحدة وجزء الشيء يمتنع ان يكون مقوما
له ففيه منع ظاهر لان مقتضى تضاد الوحدة والكثرة ان لا يجتمعان في ذات واحدة
بان يكون ذات واحدة محلا لهما متصفا بهما من جهة واحدة لا ان يكون احدهما
مقوما للاخر فانهم كيف يجوزون ان يكون جزء الشيء مباينا له كالسقف و
الجدران بالنسبة الى البيت ولا يجوزون ان يكون مقابلا له فكما ان معنى
الجزئية لا يمتنع ان لا يكون احدهما محمولا على الاخر كذلك لا يمتنع ان لا يجتمعان
في ذات واحدة بالمعنى المذكور وايضا الوحدة والكثرة اللتان بينهما تقابل
هما الوحدة والكثرة اللتان اعتبرتا بالنسبة الى ذات واحدة بالمعنى المذكور
والوحدة والكثرة اللتان بينهما كلية وجزئية ليس موضوع احدهما

الغير ام

عين

عين موضوع الاخر فان محل الوحدة التي هي مقومة للكثرة غير محل الكثرة ع م
التقابل بينهما بهذا الاعتبار لا يقدح في التقابل بينهما بالاعتبار الاول فان اجريناالكلام
في الواحد والكثير فلا خفاء في ان الجزئية والكلية بينهما بحسب ذاتهما لا بحسب مفهومهما
بمعنى ان الذات التي اتصفت بالكثرة مركبة من ذوات اتصف كل واحد منها بالوحدة
كما يقال المفرد جزء المركب وليس معناه ان المفهوم المفرد جزء المفهوم المركب فان
بينهما تقابل العدم والملكة بل معناه ان الذات التي صدق عليه المركب له اجزاء كل واحد
منها يصدق عليه انه مفرد تامل في هذا المقام فانه مما تفردت بذلك **فعلا** الثالث اي
الادراكات الاربعة علوم متعددة لا يندرج تحت علم واحد اعلم ان المقسم في قولنا
العلم اما تصور واما تصديق لا يمكن ان يكون مطلق العلم اعم من ان يكون واحدا
او كثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان مورد القسمة مطلق العلم لم ينحصر العلم
في القسمين لانه باعتبار ان كان واحدا ينقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون
كثيرا جاز ان ينقسم الى التصورين والتصديقين والتصورات والتصديقات
وح لا ينحصر في القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا حتى يلزم الحصر فاذا كان
العلم المقسم الواحد فلا يندرج التصديق تحته وفيه اشارة الى الاعتراض الذي
اورده صاحب القسطاس على المذهب الذي جعل التصديق مركبا من الادراكات
والحكم وهو ان الهيئة الاجتماعية اما ان يكون جزء للتصديق مع هذه التصورات
الثلث اعني تصور المحكوم عليه وبه والحكم اولا فان لم تكن لا يكون التصديق علما واحدا
بل علوما متكثرة لان ما لم يكن معه صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا وذكر ضروري
وفيه بحث لان الهيئة الاجتماعية اذا لم يكن جزء للتصديق لم يكن التصديق موجودا لان
الهيئة الاجتماعية للتصديق عبارة عن الجزء الاخير للشيء حاصلا معه له صاحب القسطاس
لا يكون التصديق علما واحدا بل علوما ليس بسديد لان التصديق ح لا يوجد فضلا عن ان

بنا لك ع

يكون صح

العلم م

المركب م

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)